

Distr.: General
6 January 2023
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - مدد مجلس الأمن بموجب قراره 2640 (2022) المؤرخ 29 حزيران/يونيه، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة) حتى 30 حزيران/يونيه 2023، وطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في مالي منذ التقرير السابق (S/2022/731)، الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

2 - بذلت جهود متواصلة للحفاظ على الزخم الذي تولد في أعقاب الاتفاق المبرم بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) بشأن تمديد الفترة الانتقالية. واتخذت السلطات الانتقالية خطوات لتنفيذ خططها الإصلاحية والتوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر 2021. وواجهت الجهود المبذولة من أجل المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي صعوبات جديدة عقب اتخاذ الحركات الموقعة قراراً بتعليق مشاركتها في أعمال آلية متابعة الاتفاق إلى حين عقد اجتماع مع فريق الوساطة الدولية لمناقشة مستقبل عملية السلام. ومع استمرار التحديات الماثلة أمام إعادة بسط سلطة الدولة بسبب انعدام الأمن، يظل تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى يكتسي أهمية أساسية في معالجة الحالة السائدة.

ألف - عملية الانتقال السياسي

3 - في 31 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة المكلفة بإعداد الدستور الجديد مشروعاً إلى رئيس المرحلة الانتقالية، أسيمي غويتا. وقبل تقديم المشروع، خلال الفترة من 17 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة إحاطات إعلامية بشأن العملية إلى المسؤولين الحكوميين، ومؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني. وقدمت البعثة الدعم في عملية مماثلة جرت مع أصحاب المصلحة



الإقليميين في وسط مالي وشمالها. ويقترح مشروع الدستور عدة عناصر، منها أحكام بشأن إمكانية عزل الرئيس؛ وتحديد عدد الوزراء؛ واستحداث هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين (هما الجمعية الوطنية والمجلس الأعلى للأمم)؛ وإمكانية عزل رئيسي المجلسين كليهما؛ وإنشاء محكمة لتدقيق الحسابات. ويتضمن النص أيضا إقرارا بدور الزعماء التقليديين في آليات تسوية المنازعات.

4 - وقد أعرب أصحاب المصلحة الماليون عن ردود فعل متباينة بشأن عملية صياغة مشروع الدستور ومحتواه. وأعرب البعض عن شواغل بشأن نطاق السلطة الممنوحة لمكتب الرئيس، التي يرون أن من شأنها أن تعرض للخطر الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ودعت تنسيقية حركات أزواد (التنسيقية) إلى إدراج فرع مخصص للامركزية، ليكون إطارا لنقل الاختصاصات إلى الجماعات الإقليمية وتعزيز الاستقلال المالي للأقاليم. وبصورة أعم، شدد أصحاب المصلحة على ضرورة التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن الدستور الجديد.

5 - وعقب اعتماد قانون الانتخابات في حزيران/يونيه، أحرز مزيد من التقدم في الإصلاح الانتخابي. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات عملها، وأدى أعضاء مجلس إدارتها البالغ عددهم 15 عضوا اليمين أمام المحكمة العليا. ويضم المجلس، الذي عينه رئيس المرحلة الانتقالية في 12 تشرين الأول/أكتوبر، ثمانية أعضاء رشحتهم الحكومة، وأربعة رشحتهم الأحزاب السياسية، وثلاثة رشحتهم منظمات المجتمع المدني. ومن بين هؤلاء الممثلين أربع نساء، وهي نسبة تبلغ 26 في المائة من المجموع، أي أقل بقليل من نسبة 30 في المائة المنصوص عليها في القانون الوطني. وفي الوقت نفسه، قامت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية بتنفيذ مختلف الأفرقة العاملة المواضيعية التابعة للجنة التوجيهية المعنية بالاستفتاء والانتخابات العامة، وهي آلية أنشئت لدعم الحكومة في جهود التنسيق التي تبذلها. وأخيرا، بدأت العملية السنوية لاستكمال القوائم الانتخابية في 1 تشرين الأول/أكتوبر، ومن المتوقع أن تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر. واشتركت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري في تنظيم دورات تدريبية لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في أنشطة التوعية والتعبئة المتعلقة بالانتخابات. وقامت البعثة أيضا بنقل المندوبين والمواد الانتخابية من أجل تيسير العملية في وسط مالي وشمالها. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أبرزت بعثة مراقبة الانتخابات في مالي، وهي هيئة تضم منظمات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة الانتخابية، أن الافتقار إلى لجان إدارية في بعض البلديات، إلى جانب تسجيل المشردين داخليا واللاجئين، لا يزالان يشكلان تحديا.

6 - واستمرت الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن الإصلاحات والعملية الانتخابية. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، عقد إطار التنسيق بين الأحزاب السياسية اجتماعين برئاسة وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية لمناقشة طرائق التصويت المتاحة للمشردين داخليا واللاجئين، ومسألة قوات الدفاع والأمن المالية التي ستكفل أمن الانتخابات. ولم تحضر الاجتماعين بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التي قاطعت عملية اختيار أعضاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات.

7 - وتشمل الخطوات التالية في العملية الانتخابية إنشاء مكاتب التنسيق التابعة للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات على جميع مستويات الدوائر الانتخابية. وسيطلب ذلك توظيف وتدريب ونشر ما يقدر بـ 3 000 موظف، بدعم من فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، الذي يتألف من البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وفي

26 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة اجتماعاً مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في مالي لإطلاعهم على مستجدات العملية الانتخابية وحثهم على حشد الموارد اللازمة لها. وعلاوة على ذلك، تنفذ شرطة البعثة برامج لبناء القدرات في مجال أمن الانتخابات لفائدة أفراد الشرطة والدرك الماليين في باماكو وغاو وموبتي. وبالمثل، تشترك البعثة مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي في تقديم الدعم إلى مركز إدارة الأزمات والكوارث في مالي في مجالي تحليل المخاطر ذات الصلة بالانتخابات ووضع خطط الاستجابة وتنسيقها. وقدمت البعثة خدمات النقل الجوي لـ 213 فرداً وطنيين من المواد الانتخابية، دعماً لأنشطة الحكومة في مجالي الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وشمل ذلك نشر القانون الانتخابي الجديد، وتقديم إحاطات بشأن مشروع الدستور والعملية السنوية لاستكمال القوائم الانتخابية.

8 - وشرعت السلطات الانتقالية أيضاً في اتخاذ تدابير لمعالجة أوجه القصور الإدارية والسياسية التي طال أمدها، والتي تؤثر على الحكم الرشيد. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الوزراء ستة مشاريع قوانين بشأن إعادة التنظيم الإداري والإقليمي. وتتص إحدى مجموعتي مشاريع القوانين على إنشاء وحدات إدارية (مناطق وبنات ومقاطعات)، وعلى تعليم حدود الأقاليم الجديدة، وتعديل العديد من الحدود الإدارية الحالية. وتنشئ المجموعة الثانية من مشاريع القوانين دوائر انتخابية تتسم باللامركزية على مستويين، هما مستوى المناطق ومستوى البلديات. وبدعم من البعثة، نظم المجلس الوطني الانتقالي جلسات إعلامية لأعضائه يومي 29 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وعقد جلسات استماع عامة مع أصحاب المصلحة المعنيين قبل النظر في مشاريع القوانين.

9 - واتخذت تدابير أخرى لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح. وفي الفترة من 17 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر، نُظم في باماكو مؤتمر بشأن وضع ميثاق للاستقرار الاجتماعي، قدمت خلاله توصيات من أجل التصدي للتحديات السائدة والتعجيل بإنشاء إطار للحوار الاجتماعي. وسنت الحكومة أيضاً قانوناً بشأن عسكرة الشرطة الوطنية، التي ينتظر منها أن تساعد، إلى جانب الجيش الوطني، على تأمين المناطق المحررة من وجود الجماعات الإرهابية. وعلاوة على ذلك، عين رئيس المرحلة الانتقالية، في 28 تشرين الأول/أكتوبر، 26 عضواً جديداً في المجلس الوطني الانتقالي عملاً بمرسوم تموز/يوليه، الذي رفع عدد الأعضاء من 121 عضواً إلى 147 عضواً، وخصص المقاعد الإضافية لكيانات متنوعة. وفي حين أن توسيع نطاق المجلس الوطني الانتقالي لا يشكل تغييراً جوهرياً للتوازن بين مختلف الفئات، فإنه يتيح فرصة لتحقيق التوازن في توزيع المقاعد بين الحركات الموقعة، مع المساواة في التمثيل بين التنسيقية والتحالف المسمى ائتلاف الجماعات المسلحة (الائتلاف). ومن بين الأعضاء المُعيَّنين 10 نساء، ليصل مجموع عددهن إلى 42 امرأة (28 في المائة). وأعرب بعض أصحاب المصلحة، ومن بينهم حركة 5 حزيران/يونيه - تجمع القوى الوطنية، والمجلس الإسلامي الأعلى، عن استيائهم لعدم تمثيلهم في القائمة النهائية.

10 - وفي الوقت نفسه، عقدت آلية الرصد المشتركة المعنية بالعودة إلى النظام الدستوري اجتماعاتها بانتظام. وفي الاجتماع الذي عقده لجنة رصد الجدول الزمني للإصلاحات السياسية والمؤسسية في 13 تشرين الأول/أكتوبر، عُرض برنامج حاسوبي يمكن من تتبع التقدم المحرز استناداً إلى النقاط المرجعية ومن تعزيز الرقابة. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، زار وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي باماكو قبل انعقاد الدورة العادية الثانية والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، التي اجتمعت في أبوجا في 4 كانون الأول/ديسمبر. وفي وقت لاحق، أعربت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية عن ارتياحها لأن المرحلة الانتقالية تمضي في المسار الصحيح. ووجهت

الهيئة تعليماتها إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية بأن تقدم المساعدة إلى السلطات المالية، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبأن تقوم بتعبئة الموارد اللازمة للمساعدة على الوفاء بالموعد النهائي المحدد للمرحلة الانتقالية في آذار/مارس 2024. وختاماً، أشادت الهيئة بمختلف الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها، وكذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، من أجل ضمان إطلاق سراح الأفراد العسكريين الإيفواريين المحتجزين في مالي، وعددهم 46 فرداً، حيث أهابت بالسلطات المالية أن تتعامل إيجابياً مع تلك الجهود.

11 - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بزخم سياسي نشأ عن النقاش الدائر حول الإصلاح الدستوري، الذي قدم إليه العديد من أصحاب المصلحة توصيات ملموسة، إذ أشار بعضهم صراحة إلى ضرورة تقادي الاستقطاب. ووجه كل من التحالف من أجل الديمقراطية في مالي - الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة، وحزب النهضة الوطنية، دعوة إلى الحكومة بأن تعلق العملية ريثما يتم إجراء حوار سياسي شامل ضمن إطار مناسب. وشدد الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية من جانبه على أهمية الإصلاح الدستوري، ودعا المالبين إلى تقديم مقترحات موضوعية لمعالجة أوجه قصور المشروع الأولي للدستور. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد إطار الأحزاب والتجمعات السياسية من أجل العودة إلى النظام الدستوري مؤتمراً صحفياً للدعوة إلى إجراء حوار رفيع المستوى مع أصحاب المصلحة السياسيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن ما يلزم من الإصلاحات السياسية والمؤسسية الأوسع نطاقاً لاستكمال المرحلة الانتقالية. واجتمع الممثل الخاص للأمين العام مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية يومي 16 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر لتأكيد دورها الحاسم في نجاح خطة الإصلاح في إطار المرحلة الانتقالية وتشجيعها على الحوار البناء.

باء - اتفاق السلام والمصالحة في مالي

12 - عقدت الدورة العادية السادسة والأربعون للجنة متابعة الاتفاق في باماكو في 11 تشرين الأول/أكتوبر. وأقر المشاركون بضرورة إيصال فوائد السلام إلى السكان، وأكدوا من جديد ضرورة تنفيذ المشاريع الإنمائية الـ 16 التي لا تزال معلقة لفائدة المناطق الشمالية. وأبرزوا دور هياكل متابعة الاتفاق وشددوا على أهمية إعادة تنشيط اللجان الفرعية المواضيعية الأربع. وأرجئت الدورة السابعة والأربعون للجنة متابعة الاتفاق، التي كان من المقرر عقدها في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، لإتاحة الفرصة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن مستوى تمثيل الحكومة، وهي مسألة أثارتها التسيقية. وفي وقت لاحق، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس لجنة متابعة الاتفاق بوزير المصالحة، الذي كرر تأكيد التزام الحكومة بتنفيذ الاتفاق.

13 - وفي غضون ذلك، أقر مجلس الوزراء، في 18 تشرين الأول/أكتوبر، ولاية مدتها ستة أشهر للجنة المخصصة لتسوية المسائل المعلقة المتصلة بتسلسل القيادة في قوات الدفاع والأمن الوطنية، واندماج كبار المسؤولين المدنيين التابعين للحركات في مؤسسات الدولة، بما فيها قوات الدفاع والأمن الوطنية. ويمثل التنسيق والاتلاف ستة مندوبين لكل منهما، في حين يمثل حركات الشمولية ثلاثة مندوبين.

14 - وعلاوة على ذلك، قامت البعثة واللجان الوطنيتان المكلفتان بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بزيارات إلى المناطق الشمالية لتقييم الظروف اللوجستية والتقنية لبدء العملية الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، توصلت الحكومة المالية إلى اتفاق مع البنك الدولي بشأن تمديد فترة

التمويل المقدم لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لـ 900 من النساء المنتسبات إلى الجماعات المسلحة إلى غاية 30 حزيران/يونيه 2023.

15 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، سافر وزير المصالحة، العقيد الرائد إسماعيل واغي، إلى كيدال لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين التابعين للتنسيقية. وأثناء وجوده في المدينة، دشّن الممثلة الإقليمية لمكتب البث الإذاعي والتلفزيوني الوطني في مالي، وزار الكتبة المعاد تشكيلها.

16 - وواصلت البعثة تقديم دعمها في تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالمصالحة والعدالة. وشمل ذلك نقل قضاة ومدعين عامين إلى محكمة غاو ليعقدوا جلسات مدنية وجنائية، وتهئية الظروف ليعقد أربعة قضاة تم نقلهم جلسات في ديرى وغوندام وغورما - غاروس بمنطقة تمبكتو، وفي بوريم بمنطقة غاو، خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

17 - وشاب الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة متابعة الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر جدل حول مستوى مشاركة الحكومة. وفي هذا الصدد، أصدرت التنسيقية في 10 كانون الأول/ديسمبر بياناً أعربت فيه عن أسفها لما اعتبرته قصوراً في الالتزام السياسي بعملية السلام من جانب الحكومة، وطلبت أن تناقش الأطراف مستقبل الاتفاق في مكان محايد "من أجل النظر بطريقة حاسمة في قابليته للتنفيذ". وشدد فريق الوساطة الدولية، الذي اجتمع في 14 كانون الأول/ديسمبر، على المسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق الأطراف المالية، حكومة وحركات، عن المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق. وأهاب فريق الوساطة بالأطراف المالية أن تمسك عن الإدلاء بأي بيان من شأنه أن يقوض جهود بناء الثقة. وفي 20 و 21 كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت الحركات الموقعة ضمن الإطار الاستراتيجي الدائم، وكررت في غضون ذلك الدعوة إلى عقد اجتماع لمناقشة قابلية اتفاق السلام للتنفيذ، وأعلنت تعليق مشاركتها في أعمال آليات الرصد التابعة للجنة متابعة الاتفاق وفي جهود تنفيذ الاتفاق.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

18 - منذ إقرار استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي، واصلت البعثة تعاونها مع الأمانة الدائمة للإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي من أجل دعم تنفيذ تلك الاستراتيجية. وتشترك البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري حالياً في وضع خطة دعم تتماشى مع المحاور الاستراتيجية الأربعة التي تقوم عليها الاستراتيجية. وفي الفترة من 14 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت البعثة مع حكام المناطق وممثلي قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الوسطى الخمس لتحديد أولوياتهم ومواءمة الدعم مع الاحتياجات المحددة لكل منطقة.

19 - وتشترك البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تشغيل اللجان الإقليمية الثلاث الأخرى من أجل تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي في بلدات باندياغارا ودوينترا وسان.

20 - واستمرت كذلك الجهود المبذولة من أجل تعزيز إسهامات المجتمع المدني في الحكم الرشيد. وفي الفترة الممتدة بين 11 و 13 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة حلقة عمل لتدريب المدربين في مجال الحكم المحلي الرشيد ومشاركة المواطنين لفائدة 20 من أعضاء منظمات المجتمع المدني، من بينهم 6 من الشباب و 6 نساء. وسيتولى المستفيدون بدورهم، في الفترة من 19 تشرين الأول/أكتوبر إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، تدريب ما مجموعه 500 مواطن، من بينهم 285 امرأة، من 20 بلدية في جميع أنحاء منطقتي سيغو وسان.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية، واستجابة البعثة لها، والدعم المقدم للجهود الوطنية

21 - لا تزال الحالة الأمنية في مالي تتسم بالتعقيد، لا سيما في وسط مالي ومنطقة الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وما فتئت الأنشطة المستمرة للعناصر المتطرفة المنتسبة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (جماعة النصرة) وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (تنظيم الدولة الإسلامية) تؤدي إلى انعدام الأمن في غاو وميناكا، في حين أن المناطق الشمالية الأخرى تتأثر بشدة بنزوح السكان المتضررين. وفي وسط مالي، لا تزال الجماعات المتطرفة تستفيد من النزاعات القبلية لتوسيع نطاق نفوذها وتجنيب أفراد جدد.

22 - ولا تزال المناقشات جارية بين البعثة وقيادة الجيش المالي من أجل تيسير التخطيط والتنسيق. وقامت البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية بـ 81 دورة منسقة في غاو وميناكا وموبتي وتمبكتو، منها خمس دوريات بعيدة المدى في بارا وغارغونا بمنطقة غاو، بهدف تعزيز التحركات على هذه المحاور وضمان أمن المعارض الموسمية والأسواق.

وسط مالي

23 - في وسط مالي، ظلت المجموعات المنتسبة إلى جماعة النصرة تمارس الضغط على المجتمعات المحلية لدفعها إلى إنفاذ اتفاقات النجاة، وإجبارها على عدم التعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية وعدم تقديم الدعم إلى أفراد الدوزو المنتسبين إلى جماعة دان نا أمباساغو. وقد دفعت هذه الممارسات القسرية عددا متزايدا من القرى إلى توقيع اتفاقات ودفع ضريبة الزكاة للجماعات المتطرفة.

24 - ونشرت قوات الدفاع والأمن المالية معلومات عن عملية ماليكو، مشيرة إلى عدة تدخلات في المناطق المجاورة لكل من بوني وبانكاس ودوينتزا وموبتي وسوفارا وتيمبسا. وتسلط تلك التقارير الضوء على غارات شنت على مختلف معازل الإرهابيين، وعلى كتيبة سيرما وكتيبة ماسينا المنتسبتين إلى جماعة النصرة. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، لجأ نحو 100 من المشردين داخليا إلى بلدة دوينتزا خوفا من التعرض لاعتقالات تعسفية أو من قيام الجماعات المتطرفة باستهدافهم في أعقاب سلسلة العمليات العسكرية التي نفذت في قرى دورغانا وهومبوري وهابيري وسيمي وموندورو. وفي دوينتزا، تتولى البعثة تأمين المطار لتهيئة الظروف المناسبة لوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان. وقامت البعثة أيضا بدوريات يومية راجلة وعلى متن المركبات في البلدة وفي المراكز الحضرية القريبة. وخلال الدوريات البعيدة المدى، في 4 و 5 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض حفظة السلام لحادثين منفصلين استخدم فيهما الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بين دوينتزا وموبتي، مما أسفر عن إصابة ستة أفراد بجروح. وفي 21 و 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر حادثان استخدمت فيهما أجهزة متفجرة يدوية الصنع بالقرب من دوينتزا عن إصابة ثلاثة من حفظة السلام بجروح.

25 - وظلت موبتي تعد المنطقة التي شهدت أكبر عدد من الحوادث المتصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويتأثر المدنيون بشكل غير متناسب بأخطار المتفجرات، كما يتضح من الحوادث المميتة التي وقعت في 13 و 18 و 28 تشرين الأول/أكتوبر، والتي خلفت 25 قتيلًا من المدنيين، من بينهم 3 أطفال، وتسببت في إصابة 37 آخرين بجروح. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، أصيبت حافلة محلية بجهاز متفجر يدوي الصنع في قرية سييو، بالقرب من باندياغارا، مما أسفر عن مقتل 17 مدنيا وإصابة 36 آخرين بجروح. وفي اليوم نفسه، رشق السكان المحليون قافلة تابعة للبعثة بالحجارة في بلدة باندياغارا، إذ ألقوا باللوم

عن ذلك الحادث على البعثة. واستمر انتشار المعلومات المضللة بشأن تلك الادعاءات، وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، اعترض حشد عدواني طريق إحدى دوريات البعثة أثناء سيرها من سيفاري إلى قاعدة العمليات المؤقتة في قرية أوغوسوغو. ولما حاولت القافلة العودة إلى سيفاري، صادفت مزيداً من الحواجز على طريقها. وأجبرت القافلة على التوقف في باندياغارا إلى حين قيام السلطات المحلية بالوساطة لدى السكان ليسمحوا للقافلة بالعودة إلى سيفاري. وأسفرت هذه الحوادث عن إصابة 9 من حفظة السلام بجروح طفيفة، والحاق أضرار بسبع مركبات تابعة للبعثة. وفي اليوم نفسه، أصدر رئيس أركان الجيش المالي بياناً أدان فيه حادث الجهاز المتفجر اليدوي الصنع وذكر أن الجناة من المنتسبين إلى كتبية ماسينا.

26 - ونظراً للاستياء الشعبي من انعدام الأمن، حدثت البعثة من حركتها البرية في المنطقة، مما استلزم القيام بمهام إعادة إمداد قاعدة العمليات المؤقتة في أوغوسوغو عن طريق الجو في 15 و 31 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، ونتيجة للتعاون المستمر مع السلطات المحلية على معالجة المسائل ذات الصلة بإمكانية الوصول، ذهبت مجموعة من حفظة السلام إلى أوغوسوغو لتحل محل الأفراد الذين كان من المقرر استبدالهم في إطار التناوب منذ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من هذه التحديات، ظلت البعثة تقوم بدوريات ليلية بجوار أوغوسوغو لحماية المدنيين وتقديم الدعم لمبادرات السلام المحلية التي اشتركت في اتخاذها المجتمعات المحلية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. ويسرت البعثة أيضاً زيارات أفراد الدرك ونائب المحافظ في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر ليحققوا في الحوادث التي قتل فيها ما يقرب من 180 مدنياً في عامي 2019 و 2020.

27 - وفي منطقة سيغو، لوحظ انخفاض في حوادث العنف القبلي في المناطق التي استثمرت فيها البعثة جهوداً كبيرة من أجل تيسير المصالحة، بسبل منها مساندة الفريق الإقليمي لدعم المصالحة، التابع للحكومة. وبعد عامين من النزاع حول قضايا الأراضي بين مجتمعي دوغوفري وسوكولو، اجتمع ممثلوهما في نيونو في الفترة من 7 إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر لتسوية خلافاتهما. وعلى نفس المنوال، نُظم حوار في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر في بلدية ماريكو لتسوية نزاع تضررت منه المجتمعات المحلية في 25 من قرى المنطقة.

شمال مالي

28 - في منطقتي غاو وميناكا، استمرت الاشتباكات بين جماعة النصر وتنظيم الدولة الإسلامية بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا في صفوف المدنيين وتسبب في نزوحهم نحو المناطق المجاورة. وواصل تنظيم الدولة الإسلامية نشاطه في بلديتي أنشواودي وغابيرو في دائرة غاو، وتيسيت وتين هاما في دائرة أنسونغو بمنطقة غاو، وفي دائرة أنديرامبوكاني بمنطقة ميناكا. ورفعت الجماعات المسلحة الموقعة درجة تعبئتها، معلنة أن هدفها هو التصدي لتقدم الجماعات المتطرفة نحو منطقتي تمبكتو وكيدال. وفي محاولة لإنشاء حزام أمني، نشرت التنسيقية مقاتلين ومعدات عسكرية في منطقتي غاو وميناكا. ويمكن أن تؤدي التحركات التي تقوم بها الجماعات المسلحة الموقعة خارج المناطق المتفق عليها في اتفاق السلام إلى إضعاف وقف إطلاق النار، مما قد يزيد عن غير قصد في مخاطر انهيار الوضع الراهن. وعلى نفس المنوال، وجهت جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (جماعة إمغاد) نداءً إلى الشباب، دعتهم فيه إلى التأهب والانضمام إلى صفوفها، مما قد يطرح أيضاً تحدياً إضافياً أمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشرت قوات الدفاع والأمن المالية

معلومات عن الجهود المبذولة في القطاع الشرقي من عملية ماليكو، مشيرة إلى تدخلات متعددة في مناطق غوسي وميناكا وتيسيت وغاو. وعلاوة على ذلك، توفر القوات المسلحة المالية الحراسة لقوافل المدنيين بانتظام لتيسير حركتها على طول محور غاو - لايبزانغا.

29 - وفي منطقة غاو، واصل تنظيم الدولة الإسلامية استهداف السكان المدنيين والقوات المسلحة المالية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب تهديدات وجهتها الجماعات المتطرفة إلى السكان، اضطلعت البعثة بمهام التقييم في هوسا فولان وكوبي وتشاران وتين - هاما لتقدير الوضع الأمني والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. وأسهمت الزيارات المتكاملة التي قامت بها البعثة إلى أنسونغو وبارا في تعزيز التعاون مع السلطات المحلية وتيسير القيام بدوريات منتظمة بعيدة المدى على محوري غاو - بارا وأنسونغو - بارا. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق مشروعان للحد من العنف المجتمعي، يهدفان إلى تحسين نظم المد بالمياه في بيلالي كويرا وكوكوروم. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت أعيرة نارية باتجاه قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة بالقرب من تامكوتات، في بلدية أنشاواي بدائرة غاو. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، شن تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً على عناصر من جماعة إمغاد ومن التسيقية بالقرب من دجيبوك، في شمال غاو. وأسفر الحادث عن مقتل نحو 26 مدنياً وأجبر أكثر من 1 000 آخرين على الفرار إلى غاو، حيث قدرت المديرية الوطنية للتنمية الاجتماعية عدد الأشخاص الذين تم إيوائهم في 58 308 أشخاص، من بينهم 33 813 امرأة. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت قوات الدفاع والأمن المالية تقوم بدوريات داخل المدينة وفي ضواحيها، مع وحدات تضم أفراداً من القوات المسلحة المالية، والحرس الوطني، والدرك، والشرطة، والحماية المدنية.

30 - وفي منطقة ميناكا، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يبسط نفوذه في ثلاث من الدوائر الأربع التي تتألف منها المنطقة. وفي الفترة الممتدة بين 27 تشرين الأول/أكتوبر و 4 تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت البعثة تقارير عن وقوع اشتباكات بين جماعة النصر وتنظيم الدولة الإسلامية في تاماليلت بدائرة أنديةامبوكاني، وتينيتشوري، الواقعة على بعد 40 كيلومتراً جنوب ميناكا، مع انسحاب جماعة النصر إلى إنيكار، الواقعة على بعد 48 كيلومتراً غرب بلدة ميناكا. وواصلت البعثة دورياتها النهارية والليلية في بلدة ميناكا، فضلاً عن القيام بدوريات منتظمة. وتم أيضاً تسيير دوريات منسقة مع قوات الأمن المالية مرة كل أسبوع. وقامت البعثة بعملية تحقيق لأغراض الردع في 10 تشرين الأول/أكتوبر دعماً للقوات المالية. واستكملت هذه الجهود بمبادرات لتعزيز آليات الإنذار المبكر والآليات المجتمعية لإدارة النزاعات.

31 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أقرت اللجنة التقنية الأمنية بضرورة وضع ترتيب أمني جديد لتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين ضمن إطار الاتفاق. وفي هذا الصدد، أجرت قوة البعثة في 13 تشرين الأول/أكتوبر و 2 تشرين الثاني/نوفمبر مشاورات مع السلطات المحلية، وقوات الدفاع والأمن المالية، والجماعات المسلحة الموقعة.

32 - وفي منطقة تمبكتو، تأهبت الجماعات المسلحة الموقعة للرد على التهديدات المتزايدة من تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق المتاخمة لمنطقة غاو. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، تجمعت عناصر من التسيقية في بلدية بير بدائرة تمبكتو، في حين عاد كل من الائتلاف وجماعة إمغاد إلى إقامة نقاط تفتيش في مواقع مختلفة من دائرة غورما - غاروس. وارتبطت هذه الأنشطة باتهامات بأن المدنيين تعرضوا للابتزاز في دائرتي غورما - غاروس وتمبكتو. ولا تزال الهجمات التي يشنها أفراد مسلحون مجهولو الهوية تحدث على المحاور الرئيسية. وقد أثرت هذه البيئة المليئة بالتحديات بنفس القدر على البعثة. وفي 1 تشرين

الثاني/نوفمبر، أصيبت قافلة تابعة للبعثة بجهاز متفجر يدوي الصنع أثناء عودتها من دورية بعيدة المدى على بعد حوالي 15 كيلومترا من معسكر البعثة في غوندام.

33 - وعززت البعثة دورياتها البعيدة المدى، ولا سيما على محور غوندام - تمبكتو. ومكنت الجهود المنسقة التي شاركت فيها القوات المسلحة المالية عن زيادة عدد الدوريات والأنشطة، مع التركيز على مثلث غوندام - ديري - تونكا، الذي تنشط فيه الجماعات المتطرفة بشكل خاص. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة أيضا دعما إلى القوات المسلحة المالية إذ قامت بعمليات الاستطلاع الجوي بين تمبكتو وليري للتخفيف من التهديدات التي تتعرض لها القوات المسلحة. وفي مدينة تمبكتو، قدمت البعثة الدعم في بناء أربعة أبراج مراقبة لوحدات الدرك. وعلاوة على ذلك، ركزت أنشطة المدنيين على تيسير اجتماعات مع السلطات المحلية في منطقتي تمبكتو وتاوديني من أجل إعادة بسط سلطة الدولة. وفي هذا السياق، قامت البعثة بزيارة غورما - غاروس رفقة حاكم تمبكتو بهدف تيسير حوار مع سكان المناطق الخاضعة لسلطاته. ونظمت البعثة عدة دورات تدريبية بشأن إدارة النزاعات لفائدة 50 من قادة الشباب، من بينهم 17 امرأة، من تمبكتو وتاوديني. وقدمت البعثة الدعم أيضا في تعزيز قدرات الحماية المحلية للقائمين على التنسيق في بلديات بير وألافيا ولافيا وتمبكتو وتاوديني.

34 - وفي منطقة كيدال، في 17 تشرين الأول/أكتوبر، أصيبت مركبات تابعة للبعثة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في حادثين منفصلين وقعا في تيساليت. وقتل في الحادث الأول 4 من حفظة السلام وأصيب 2 آخرون بجروح خطيرة. وأصيب 9 من حفظة السلام بجروح في الحادث الثاني. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أصيبت مركبة أخرى تابعة للبعثة بجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من أغيلهوك. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل متعاقد مع أحد المقاتلين العاملين مع البعثة في انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع على بعد نحو 750 مترا إلى الشمال الغربي من معسكر البعثة.

35 - وقد تضررت المنطقة بشدة بسبب التدفق المتزايد للمشردين داخليا من منطقة ميناكا. وقدرت السلطات المحلية أن أكثر من 11 000 شخصا وصلوا حديثا، مما أدى إلى توترات بشأن المياه والغذاء والإمدادات الطبية والأراضي الزراعية في المنطقة. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بتوزيع أغذية ومواد غير غذائية وإمدادات طبية على أكثر من 4 000 من المشردين. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت البعثة أيضا برنامجا تدريبيا لكتيبة الجيش المعاد تشكيلها في كيدال، يشمل طائفة واسعة من المهارات التكتيكية.

36 - وواصلت البعثة جهود تعزيز التماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي للمجتمعات المحلية في أغيلهوك وتيساليت. وفي هذا الصدد، بدأ تنفيذ مشروعين لإصلاح المرافق العامة في أغيلهوك. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نُظمت أربعة حوارات مع المجتمعات المحلية في المنطقة لتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين.

إعادة بسط سلطة الدولة والجهود الأخرى ذات الصلة

37 - في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تزايد وجود ممثلي سلطة الدولة (بمن فيهم حكام الأقاليم والمحافظون ونواب المحافظين) بشكل ملحوظ في شمال مالي (إذ ارتفعت نسبته من 10 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 17 في المائة، أي 22 من أصل 130 موظفا مدنيا)، وبدرجة أقل من ذلك، في وسط مالي (إذ ارتفعت نسبته من 28 إلى 29 في المائة، أي 34 من أصل 118 موظفا مدنيا). وساعدت البعثة ممثلي الدولة المعيّنين حديثا بتنظيم دورة تدريبية لبناء القدرات، استغرقت خمسة أيام في أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

38 - وتعمل السلطات الانتقالية على المضي قدماً بالإصلاحات الرامية إلى إعادة تحديد الرؤية الاستراتيجية لقطاع الأمن وركائزه الرئيسية، وهي الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والسجون والإدارة الإقليمية. ودعماً لهذه الإصلاحات، ظلت البعثة تقدم المساعدة إلى الأمانة الدائمة لمجلس الأمن الوطني، التي انتهت من وضع الصيغة النهائية لمشروع استراتيجية الأمن الوطني في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية ووزارة الأمن الداخلي والدفاع الاستراتيجية الوطنية لإدارة الحدود وأمنها، التي وضعت بدعم من البعثة، من أجل تعزيز التنسيق بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وقوات الأمن.

39 - وواصلت البعثة عملها مع وزارة العدل وحقوق الإنسان على وضع السياسات الجنائية الوطنية واستراتيجية الملاحقة القضائية بشأن الجرائم المتصلة بالإرهاب والجرائم الدولية، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ويجري تنفيذها حالياً. وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واصلت البعثة أعمال بناء قدرات الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وحتى 1 ديسمبر/كانون الأول، نظرت محكمة الجنايات في باماكو في 22 قضية تتعلق بجرائم إرهابية وجرائم عبر وطنية حققت فيها الوحدة القضائية المتخصصة وأجرت الملاحقات القضائية المتصلة بها. وفي الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، دربت البعثة موظفي السجون في موبتي في إطار مواصلة الدعم الذي تقدمه في تنفيذ السياسات الوطنية لمنع التطرف العنيف وأفعال تغذية نزعة التطرف في السجون ومكافحتها. وفي الفترة من 4 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، في باماكو، يسرت البعثة تبادل الخبرات بشأن منع أفعال تغذية نزعة التطرف ونشر التطرف العنيف في السجون في صفوف الزعماء الدينيين وموظفي السجون الموريتانيين والماليين.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

40 - شكلت الهجمات التي شنتها الجماعات المتطرفة العنيفة على المدنيين غالبية الانتهاكات التي تم توثيقها. فقد وثقت البعثة وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان زُعم أنها ارتكبت خلال العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة المالية، برفقة أفراد الأمن الأجانب وأفراد من الدوزو. ووثقت البعثة أيضاً بعض الحالات التي يبدو أن أفراد الأمن الأجانب ارتكبوا فيها انتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذهم عمليات عسكرية جوية وبرية في وسط مالي. وأعلنت الحكومة عن فتح تحقيقات في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الموثقة منذ بداية العام، ولكن نتائجها لم تنشر بعد. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس المرحلة الانتقالية قانوناً يحدد طرائق التعويض عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

41 - وواصلت البعثة الحوار مع السلطات الانتقالية دعماً للجهود التي تبذلها من أجل احترام حقوق الإنسان، بسبل منها تقديم الدعم التقني وبناء القدرات. ونظمت البعثة أيضاً دورات تدريبية في مجالي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة 182 مشاركاً من الجهات الفاعلة الحكومية، من بينهم 14 امرأة، و 29 مشاركاً من الجهات الفاعلة غير الحكومية، من بينهم 12 امرأة. ووفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أُجري 47 تقييماً للمخاطر المرتبطة بالدعم المقدم إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، بما فيها قوات الدفاع والأمن المالية. وشملت أنواع الدعم التي تم تقييمها خلال

الفترة المشمولة بالتقرير الوقود وحصى الإعاشة، والنقل، وبناء القدرات، وأعمال البناء. ووضعت تدابير للتخفيف من المخاطر، ويتم رصد الجهات المستفيدة بانتظام.

42 - ووقّعت البعثة 26 انتهاكا و 146 تجاوزا لحقوق الإنسان، أي ما مجموعه 172، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 58 في المائة عن الفترة السابقة. وشمل ذلك عمليات القتل (76) والإصابة بجروح (63) وعمليات الاختطاف أو الاختفاء القسري (33). وتم أيضا توثيق 33 من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ذات الصلة بالعمليات العسكرية. ومن بين 172 انتهاكا وتجاوزا تم توثيقها، زُعم أن الجماعات المسلحة المتطرفة ارتكبت 121، وأن أفراد القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الأجانب ارتكبوا 26، وأن جماعات مسلحة مجهولة الهوية ارتكبت 13، وأن الجماعات المسلحة الموقعة أو الممتثلة ارتكبت 8، وأن ميليشيات مجتمعية ارتكبت 4 انتهاكات وتجاوزات. وتم توثيق معظم هذه الانتهاكات والتجاوزات في مناطق تقع في وسط مالي، وهي باندياغارا (72) ودوينترا (3) وموبتي (4) وسيغو (23). وفي شمال مالي، سُجّلت انتهاكات وتجاوزات في غاو (43) وميناكا (16) وتمبكتو (9).

43 - وسُجل انخفاض في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال (215) التي تم التحقق منها (مقابل 369 تم التحقق منها في الفترة السابقة). وشملت هذه الانتهاكات التجنيد والاستخدام (68)، والقتل والنشوي (41)، والعنف الجنسي (18)، والاختطاف (47)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (5)، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية (36). ووقّعت انتهاكات تم التحقق منها في مناطق سيغو (97)، وباندياغارا (30)، وكيدال (26)، وميناكا (23)، وغاو (22)، وموبتي (6)، وتمبكتو (4)، وباماكو (2)، وكايس (2)، وكوليكورو (1)، وسيكاسو (1)، ونسبت في معظمها إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية (150)، وأيضا إلى التنسيقية (16)، وقوات الدفاع والأمن المالية (7)، وإلى فصائل غير محدد من فصائل حركة إنقاذ أزواد (6)، والائتلاف (6)، وجماعة دان نا أمباساغو (8)، واشتباكات بين قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة (5)، وعناصر من الدوزو (4)، وكتيبة ماسينا (4)، وتنظيم الدولة الإسلامية (3)، وكتيبة سيرما (2)، وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد (2). ومن بين الأطفال المجندين البالغ عددهم 68 طفلا، لا يزال طفلان مجندين في صفوف جماعات مسلحة، وانفصل عن جماعات مسلحة 12 طفلا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، و 54 قبلها. واختطف ما مجموعه 32 طفلا، من بينهم 6 فتيات، وتم تجنيدهم قسرا، بينما اختُطف 15 فتاة أخرى لأغراض الاستغلال الجنسي. وارتكبت جميع عمليات الاختطاف في سيغو على أيدي جماعات مسلحة مجهولة الهوية، باستثناء حادثين وقعوا في باندياغارا، وكانت وراءهما عناصر من جماعة دان نا أمباساغو.

44 - وسُجلت الأمم المتحدة وشركاؤها غير الحكوميين 151 1 من حوادث العنف الجنسي، من بينها 48 من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وكانت جميع الضحايا من الإناث، وكان ما يقرب من 8 في المائة منهن فتيات تراوحت أعمارهن بين 12 و 17 عاما. وأفيد بأن مرتكبي تلك الجرائم من عناصر الجماعات المسلحة (32 في المائة)، وخاصة منهم أفراد الجماعات المسلحة الموقعة وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (68 في المائة). وفي باماكو وكيدال وموبتي، خلال حملة استغرقت 16 يوما من أنشطة التصدي للعنف الجنساني الرامية إلى إشراك المزيد من الجهات الفاعلة في رصده وتوثيقه، نظمت البعثة ثلاث حلقات عمل بشأن ترتيبات رصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتحليلها والإبلاغ عنها. وفي مختلف بلديات باماكو، واصلت البعثة تنظيم دورات بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، تمت خلالها توعية أكثر من 2 000 شخصا بواسطة تجهيزات السينما المتنقلة.

45 - وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أمرت الهيئة العليا للاتصالات بإغلاق قناة تلفزيون جوليا لمدة شهرين بعد أن خلصت إلى أن القناة تبث محتويات تعتبر تشهيرية بشأن الهيئة والسلطات الانتقالية. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، قررت الهيئة تقليص فترة الإغلاق بشهر واحد، مما مكن القناة التلفزيونية المعنية من استئناف أنشطتها في اليوم التالي.

خامسا - الحالة الإنسانية

46 - تزايدت الاحتياجات الإنسانية بقدر كبير. وتفاقم هذا الوضع كذلك بسبب التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وارتفاع أسعار الأغذية على الصعيد العالمي. وارتفع عدد المشردين داخليا من 397 000 شخص في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 442 620 شخصا (في تشرين الأول/أكتوبر). ولا تزال حوالي 1 950 مدرسة مغلقة، وهو ما يتضرر منه أكثر من 587 000 طفلا، خاصة في منطقة موبتي. وظلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني توفر الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. ووصلت المساعدات إلى 2,5 مليون شخص من أصل 5,3 ملايين شخص من المحتاجين. وتبلغ الموارد التي تم حشدتها حتى الآن ما قدره 230 مليون دولار، أي 34 في المائة من التمويل اللازم.

47 - ويبدو أن انعدام الأمن الغذائي أصبح تهديدا كبيرا ناتجا عن مزيج من عواقب النزاع، وفترات الجفاف، وتقلبات هطول الأمطار التي تشدد حدثها بسبب تغير المناخ. ونظرا لقيود التمويل، فإن 400 000 شخص لن يحصلوا على أي مساعدة. ولا يزال عدد مذهب قدره أكثر من مليوني طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد.

48 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، حظرت السلطات الانتقالية جميع أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تدعمها فرنسا، بما في ذلك الأنشطة الإنسانية. وجاء الإعلان عن ذلك في أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة فرنسا في وقت سابق بوقف المساعدة الإنمائية التي تقدمها إلى مالي. وسيكون للآثار المجتمعة لهذين القرارين وقع على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في منطقة ميناكا، وقطاع الصحة في منطقة كيدال، وسير أعمال بعض السلطات المحلية في منطقة سيغو.

سادسا - التنمية الاقتصادية

49 - في عام 2022، تسببت آثار النزاع المستمر وحالة عدم الاستقرار السياسي في مالي، والنزاع المسلح الدائر في أوكرانيا، وجائحة كوفيد-19، إلى جانب عواقب الجزاءات السابقة، في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي عما كان متوقعا (4,2 في المائة حسبما أفادت الحكومة)، وفي تفاقم عدم المساواة في الدخل وتزايد التضخم. وبينت تقديرات البنك الدولي أن المستوى الحالي للتضخم سيؤدي إلى تزايد الفقر في مالي بنسبة 4,8 في المائة. وقد خفضت الحكومة الضرائب، وزادت في الإعانات، وأنشأت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات لمواجهة ارتفاع الأسعار وتيسير الإمداد بالمنتجات الزراعية والضروريات الأساسية للحياة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تزايد طلب عامة الجماهير على المساعدة الحكومية المعززة، مما جعل العديد من منظمات ونقابات المدرسين والطلاب والقضاة وموظفي القضاء والمستشفيات وغيرهم تقدم سلسلة من إخطارات الإضراب إلى وزير العمل والوظيفة العامة.

50 - وفي إطار الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، أطلقت البعثة أربعة مشاريع بقيمة إجمالية قدرها 3 ملايين دولار، تغطي دعم تنفيذ الاتفاق، ومنظمات حقوق الإنسان في باماكو وفي وسط البلد، واستجابة قطاع العدالة لقضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وعلاوة على ذلك، مولت البعثة 27 مشروعاً سريع الأثر بقيمة 866 279 دولار، وهي مشاريع تركز على الحوكمة، وتجديد المرافق العامة والبنى التحتية، والتزود بالمياه، وتوفير مرافق الصرف الصحي.

سابعاً - التحديات التشغيلية

51 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز قدر من التقدم في تنفيذ خطة تكييف القوة، بيد أن ذلك التفتيز واجه أيضاً عدداً من الصعوبات. فمن ناحية، سيمنح استكمال البنى التحتية الحيوية في غاو وموبتي وتمبكتو من نشر ثلاث من وحدات الطائرات العمودية الإضافية من بنغلاديش والهند وباكستان، فضلاً عن طائرة شحن ثانية من تونس، في الأشهر الأولى من عام 2023. وتقوم البعثة حالياً بتنفيذ توصيات وحدة مجلس التحقيق المتعلقة بالكثيرة القتالية المصرية لحماية القوافل من أجل تيسير استئناف عملياتها. ومن ناحية أخرى، نشأت عن سحب الوحدة السودانية وإنهاء عمليات القوات البريطانية عراقيل شديدة واجهت القدرة التشغيلية لفرقة العمل المتنقلة العاملة في غاو. والأمانة العامة تعمل مع البلدان المساهمة بقوات التي أبدت اهتماماً بأن تحل وحداتها محل الوحدات المنتهية ولايتها، ولكن بالنظر لاحتياجات البعثة من المعدات، لا يتوقع أن يتم نشر أي وحدات قبل انقضاء سنة واحدة على الأقل.

52 - وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، قامت البعثة في تشرين الأول/أكتوبر بزيارة سابقة للانتشار إلى نيبال لتيسير نشر وحدة شرطة مشكلة جديدة في كيدال لتحل محل مفزة بنن، التي أنهت عملياتها في تشرين الثاني/نوفمبر وأعيدت إلى الوطن في كانون الأول/ديسمبر. ورفعت القيود التي فرضتها في السابق بعض البلدان المساهمة بقوات على قيام أفراد الشرطة التابعين لها بأنشطة معينة. بيد أن تأخر نشر وحدة الشرطة المشكلة المصرية، بسبب تأخر شحن ما تبقى من المعدات المملوكة لها من دكار، أثر على القدرة التشغيلية للبعثة في مجال حماية المدنيين في وسط البلد.

53 - ويتسبب الافتقار إلى ثلاث من أصل أربع من السرايا القتالية لحماية القوافل، المكلفة بمرافقة قوافل اللوجستيات، في الضغط بشدة على قدرات القوة، ويستأثر بالكثير من الموارد اللازمة لمهام أخرى، من بينها حماية المدنيين. واشتدت التحديات المتعلقة بطرق الإمداد بسبب القيود الشديدة المفروضة على طائرات الشحن العسكرية. وإلى غاية تشرين الأول/أكتوبر، وعلى الرغم من أن البعثة كانت تعمل فوق طاقتها، فإنها استطاعت أن تكفل استمرارية العمليات. ومع ذلك، فبعد انتهاء مساهمة دورة التناوب المتعددة الجنسيات ومغادرة طائرات أنتونوف An-74 المتعاقد عليها في تشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت طائرة الشحن المخصصة الوحيدة المتاحة للبعثة هي طائرة C-130 التونسية، التي تتخذ من باماكو قاعدة لها. وفي ضوء ذلك، ستخفف بقدر كبير وتيرة تزويد القطاع الغربي والقطاع الشمالي بحصص الإعاشة والأغذية.

54 - وتتخذ البعثة حالياً خطوات فعلية لمواجهة هذه التحديات عن طريق زيادة سعة التخزين في عدة مواقع تأهباً لعدم القدرة على التنبؤ بإعادة الإمداد. وتستكشف البعثة أيضاً إمكانية فتح طرق إمداد بديلة من الجزائر وموريتانيا، مما قد يزيد الكثير في قدراتها اللوجستية. وخلال الاجتماعات التي عقدت مع أصحاب المصلحة المعنيين، عرضت البعثة خطة شاملة توضح الفرص والمزايا المتاحة للشركاء.

إمكانية وصول موظفي البعثة وحرية تنقلهم

55 - ظلت البعثة تواجه القيود المفروضة على التنقل، التي تسبب صعوبات متزايدة في القدرة على الإلمام بالأحوال العسكرية في القطاعات، مما يفاقم المخاطر المحدقة بحفظه السلام ويضعف قدرتهم على تنفيذ أهداف البعثة.

56 - ومنذ 4 تشرين الأول/أكتوبر، فرضت القوات المسلحة المالية قيودا على 9 تحركات برية. وعلى وجه التحديد، لم تأذن القوات المسلحة المالية في 4 تشرين الأول/أكتوبر للبعثة بإنجاز مهام التقييم في فافا بدائرة غاو، في أعقاب وقوع حادث في المنطقة في 1 تشرين الأول/أكتوبر، حيث تمت مهاجمة شاحنات تعاقبت عليها البعثة.

57 - ومنذ 4 تشرين الأول/أكتوبر، رُفض 237 من طلبات الرحلات الجوية التي قدمتها البعثة، أو لم تتلق البعثة أي رد بشأنها من السلطات المالية. وانبثق معظم هذه القيود (219) على المركبات الجوية غير المأهولة المستخدمة لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وقد تأثرت بذلك سلامة قوافل البعثة، التي حرمت من عمليات الاستطلاع وجمع المعلومات الاستخبارية السابقة لرحلات القوافل على طرق إعادة الإمداد، وخاصة على محور غاو - كيدال. وفي أعقاب اتصالات مستمرة مع السلطات المالية ورئيس أركان القوات الجوية المالية، تم الاتفاق في 15 تشرين الثاني/نوفمبر على إجراءات جديدة لتقديم طلبات الرحلات الجوية. وتمكن هذه الإجراءات من تبسيط عملية الموافقة بالتشديد على التنسيق اللامركزي بين البعثة والسلطات الإقليمية وتوضيح المسؤوليات. ونتيجة لذلك، تم القيام برحلات جوية لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بالتنسيق مع تلك السلطات في 11 و 12 كانون الأول/ديسمبر، إيذانا باستئناف تلك العمليات. ومنذ بدء تنفيذ الإجراءات الجديدة، ارتفع عدد الرحلات الجوية التي تمت الموافقة عليها، على الرغم من استمرار القيود القائمة في المناطق التي تعمل فيها القوات المسلحة المالية.

الاتصالات الخارجية

58 - استمرت حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستهدف بعضها البعثة بشكل مباشر. وقد وسعت البعثة نطاق اتصالاتها المباشرة مع وسائل الإعلام والمدونين كوسيلة لتوعية عامة الناس بولايتها. وعلاوة على ذلك، تعمل البعثة على تعزيز تعاونها مع رابطة المدونين الماليين، وتقديم الدعم في بناء قدرات المدونين في مجال مكافحة الأخبار الزائفة. ونظمت البعثة أيضا جلسات للتوعية بشأن دور البعثة لناشطي شبكة الإنترنت.

59 - وواصلت البعثة استكشاف السبل الكفيلة بحفز الاتصالات التي تتوسط فيها الجهات الفاعلة الوطنية، ولا سيما الجهات التي تستفيد من المشاريع والأعمال التي تشرف عليها أو تدعمها البعثة. وتعمل البعثة أيضا على نشر مفاهيم القدرة على الانتعاش والعيش بسلام بين الماليين بتقديم الدعم المباشر لأنشطة التعبير الثقافي والفني، والإنتاج الإذاعي المصمم حسب الاحتياجات، والمقالات الإخبارية.

60 - وشاركت البعثة في مشروع إدارة عمليات السلام المتعلق بالمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وعلى مستوى البعثة، أنشئ فريق عامل في تشرين الثاني/نوفمبر لضمان التنسيق على نطاق البعثة وتعزيز قدرات الموظفين على مكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

61 - سُجل بحلول 5 كانون الأول/ديسمبر 18 هجوماً على البعثة، وقع منها 8 في موبتي، و5 في غاو، و4 في كيدال، وهجوم واحد في تمبكتو، وأسفرت عن مقتل 4 من حفظة السلام وإصابة 38 بجروح. ووقع الهجوم الأكثر دموية في 17 تشرين الأول/أكتوبر، حين أصيبت قوات حفظ السلام التابعة للبعثة بجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من معسكر تيساليت، مما أسفر عن مقتل أربعة من حفظة السلام وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة.

62 - وأجرى الفريق العامل المعني بمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، الذي تشترك في رئاسته البعثة المتكاملة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تحليلاً شاملاً بشأن البعثة وقدم خطة عمل إلى اللجنة التوجيهية من أجل تعزيز استجابة البعثة لتهديدات المتفجرات.

63 - وأبلغ عن تحليق مركبات جوية غير مأهولة مجهولة الهوية فوق مباني البعثة في 5 و 25 تشرين الأول/أكتوبر، وفوق مطار موبتي بالقرب من سيفاري، ومبنى مكتب الأرز التابع للبعثة، ومعسكر البعثة في موبتي خلال الحادث الأول، وفوق معسكر البعثة في موبتي خلال الحادث الثاني. وعلاوة على ذلك، استمر الاستخدام المتكرر غير المأذون به للمركبات الجوية غير المأهولة في تمبكتو، حيث حلفت مركبة جوية غير مأهولة فوق معسكر البعثة في بير في 19 تشرين الأول/أكتوبر.

64 - وتم تعزيز سلامة الموظفين وأمنهم أيضاً بالبدء في استخدام كبسولات فردية صلبة في أماكن الإقامة، وإنشاء مخابئ في المعسكرات الميدانية. وتم تركيب نظم جديدة للمراقبة بالكاميرات داخل المعسكرات وعلى طول محيطها، مما أتاح القيام بمراقبة منافذ الدخول ليلاً ونهاراً، ومكن من تعزيز قدرات مراكز عمليات الدفاع عن القواعد.

65 - وأعدت وحدة مجلس التحقيق 11 تقريراً عن الحوادث، منها أربعة تقارير عن حالات إصابة بأمراض خطيرة، أسفرت اثنتان منها عن وفيات، وتقريراً واحداً عن إصابة خطيرة ناجمة عن حادث وقع أثناء ممارسة أنشطة ترفيهية، وتقريرين آخرين عن الإصابة بجروح خطيرة من جراء أعمال عنائية. وأدى عمل عدائي إلى إلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها بمركبة محصنة ضد الألغام ومحمية من الكمائن من المركبات المملوكة للوحدات. وأبلغ المجلس عن حالتين تتعلقان بالسلامة المهنية، تم خلالهما إطلاق النار عن غير قصد، وعن ادعاء واحد غير مؤكد بشأن مسؤولية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حادث وفاة أحد المدنيين. ومكنت الإجراءات المتبعة من استخلاص دروس هامة لمنع تكرار الأحداث المماثلة أو التخفيف من عواقبها.

ثامنا - قدرات البعثة

الشؤون العسكرية

66 - بحلول 14 كانون الأول/ديسمبر، نشر 388 12 من الأفراد العسكريين، أي ما يمثل 93,21 في المائة من القوام المأذون به البالغ 13 289 فرداً، المؤلف من 11 900 من أفراد الوحدات العسكرية، و 488 من ضباط الأركان، وثلاث وظائف تعاقدية. وبلغت نسبة النساء من الأفراد العسكريين 5,1 في المائة. وقد ارتفع عدد الأفراد العسكريين الإناث بنحو 0,79 في المائة عما كان عليه في كانون الأول/ديسمبر 2021.

الشرطة

67 - في 14 كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم 1 598 فردا، وهو ما يمثل نسبة 83,22 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 920 فردا. وبلغت نسبة النساء 28,83 في المائة من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، البالغ عددهم 274 فردا، و 14,50 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشغلة، البالغ عددهم 1 324 فردا. ومقارنة بشهر كانون الأول/ديسمبر 2021، فإن عدد الإناءث من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات من 71 إلى 79، أي بزيادة نسبتها نحو 11,26 في المائة.

الموظفون المدنيون

68 - في 6 كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين 1 795 موظفا، أي ما يمثل 90 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 999 وظيفة، منهم 753 موظفا دوليا، و 863 موظفا وطنيا، و 179 من متطوعي الأمم المتحدة. وبلغت نسبة النساء 26 في المائة من الموظفين المدنيين، أي ما يقارب النسبة المسجلة في عام 2021.

الأداء

69 - ظلت البعثة تحرز التقدم في الوفاء بالتزاماتها في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وتم استخدام نتائج تقييم الأداء في توجيه وتعزيز تقرير أداء الفترة 2022/2021 والميزانية القائمة على النتائج للفترة 2024/2023. وما فتئت البعثة تجمع البيانات بانتظام وتعديل التدخلات كل ثلاثة أشهر ضمانا لتنفيذ ولايتها على النحو الأمثل.

70 - وأجرت القوة 42 تقييما للأداء باستخدام مزيج من أداة تقييم الوحدات العسكرية وأداة الإداء بالملاحظات المتاحة في نظام إدارة المؤسسة، كجزء من خطة التقييم المنتظم الذي يجري كل ثلاثة أشهر. وتجاوزت المعايير المحددة 9 وحدات واستوفتها 33 وحدة. وشرعت البعثة بصورة منهجية في اتخاذ تدابير لتعزيز الأداء بالنسبة للتقييمات التي استوفت نحو 75 في المائة من المعايير أو أقل من ذلك، بما في ذلك الملاحظات، وتفاصيل أوجه القصور، والتوصيات، بغية تحديد متطلبات المتابعة لكي يستخدمها قادة الوحدات في وضع خطط لتحسين تقييمات الأداء العسكري.

71 - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقييم أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات ووحدات الشرطة المشكلة من أجل تحسين الأداء في أعمال الشرطة. وأجري 17 تقييما لوحدات الشرطة المشكلة فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، والاستعداد التشغيلي، وتقييمات الأداء. وخلص التقييم إلى أن جميع الوحدات تؤدي مهامها بصورة مرضية. وأجرت البعثة أيضا تقييمات لأداء 88 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات من خلال تقييمات فصلية.

السلوك والانضباط

72 - سُجلت حالة ادعاء بالاستغلال والاعتداء الجنسيين خلال الفترة قيد الاستعراض، وظل الضحايا يتلقون المساعدة من البعثة. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من خلال تقديم التدريب التوجيهي ودورات تجديد المعارف لجميع فئات الموظفين. وواصلت البعثة أيضا الاضطلاع بأنشطة التوعية، بما في ذلك إنكاء وعي السكان المحليين.

المسائل البيئية

73 - على الرغم من تزايد طلب البعثة على الكهرباء والمياه، سُجلت تحسينات في مجالات الطاقة ومخاطر مياه الصرف الصحي وممارسات إدارة النفايات في المواقع. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا استبدال محطات معالجة مياه الصرف الصحي ذات الحاويات المتقدمة بمحطات بديلة تقليدية. وقد بدأت هذه العملية في تمبكتو وغاو، وسيتم تعميمها تدريجيا في المواقع الأخرى التابعة للبعثة. ودعما لخطط توسيع المواقع في غاو وأنسونغو ودوينتزا، أجرت البعثة دراسات بيئية أساسية لتقييم المخاطر البيئية المحتملة والتخفيف من حدتها قبل شغل تلك المواقع.

تاسعا - ملاحظات

74 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز بعض التقدم في مختلف العمليات السياسية الجارية في مالي، على الرغم من استمرار العديد من التحديات. وسيطلب التغلب على التحديات القائمة استمرار الإرادة السياسية والتركيز من جانب السلطات الانتقالية، وتعزيز التنسيق والتعاون بين البعثة والبلد المضيف، وتجديد الدعم الدولي، مع مراعاة أن استقرار مالي واستقرار المنطقة ككل مرتبطان بشكل وثيق.

75 - وإنني إذ أردد ما قيل عن المرحلة الانتقالية في مالي خلال الدورة العادية والحادية والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في 3 تموز/يوليه، ألاحظ الخطوات التي اتخذت منذ تقريرتي السابق، وخاصة منها تشغيل الهياكل المركزية للهيئة الوحيدة لإدارة الانتخابات، وتقديم المشروع الأولي للدستور، والجهود المتعلقة بإعادة تنظيم أقاليم البلد. وإلى جانب الجهود الأخرى المبذولة من أجل متابعة الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح، فإن من شأن تلك الخطوات أن تفسح المجال أيضا لإصلاحات طويلة الأجل للمساعدة على معالجة بعض التحديات الأساسية التي تواجه الحكومة. ومن المهم أيضا أن تعكس الإصلاحات المؤسسية التي انطلقت في إطار العملية الانتقالية الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في الاتفاق. وستظل البعثة تقدم الدعم المتعدد الجوانب في جميع هذه الجهود، كما إنها ستواصل أنشطتها ضمن آليات رصد المرحلة الانتقالية، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في إطار عضويتها في لجنة المتابعة المحلية المعنية بالمرحلة الانتقالية.

76 - وأنا أحث السلطات على التعجيل بتنفيذ الجدول الزمني الانتخابي الذي نشر في تموز/يوليه 2022. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للسير قدما بالمسائل التشريعية المتعلقة، وإنشاء الفروع المحلية للهيئة الوحيدة لإدارة الانتخابات، ومواصلة العملية الدستورية، التي يعد استكمالها في أوانها ضرورة حتمية لمعالجة بعض المسائل ذات الصلة بالانتخابات. وفي الوقت نفسه، ينبغي للسلطات أن تحرص على التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن الإصلاحات. فذلك يكتسي بالغ الأهمية في الأخذ بزمام عملية الإصلاح وضمان استدامتها. وقد أحطتُ علما بالاجتماعات التي عقدت في سياق إطار التشاور مع الأحزاب السياسية. وأنا أشجع الحوار البناء بين جميع الأطراف، بما فيها أصحاب المصلحة السياسيون والمجتمع المدني. ولا بد من وضع مصالح شعب مالي وآماله في السلام والتنمية فوق أي اعتبار آخر.

77 - ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار الدائم في مالي تنفيذ الاتفاق. فسيتم تقييم نجاح العملية الانتقالية أيضا على أساس الإنجازات التي ستحقق في هذا الصدد. وقد كان استئناف

اجتماعات آلية الرصد تطورا مشجعا، لأن تلك الاجتماعات لا توفر إطارا منظما للحوار فيما بين الأطراف فحسب، بل كذلك بين تلك الأطراف وشركائها الدوليين، الذين يكتسي دعمهم أهمية حاسمة في تنفيذ العديد من أحكام الاتفاق، ومنها على الخصوص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن القرار الذي اتخذته الحركات مؤخرا بتعليق مشاركتها في عملية التنفيذ يبعث على القلق الشديد. وإنني أكرر التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تحريك عملية السلام تقع على عاتق الأطراف، وأنا أحثها على إجراء حوار بناء فيما بينها ومع فريق الوساطة الدولية من أجل التغلب على العقبات الحالية. وستظل البعثة تقدم كل ما يمكن من الدعم من أجل تنفيذ الاتفاق والقيام بدورها في إطار فريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر.

78 - ولا تزال الحالة في وسط البلد تستحق أقصى قدر من الاهتمام، إذ تتطلب اتباع نهج كلي. وإن اعتماد استراتيجية تحقيق الاستقرار يوفر لمالي الإطار اللازم للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه ذلك الجزء من البلد. وتتمثل الأولوية الآن في تحويل تلك الاستراتيجية إلى إجراءات، وفي القيام بذلك بالسرعة التي تقتضيها الأوضاع. وفي هذا الصدد، سيظل استمرار التحلي بروح القيادة على أعلى مستويات الدولة أمرا بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى أن المسائل المطروحة تستلزم تنسيق الأنشطة بين عدة وزارات تنفيذية. وقد اتخذت البعثة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، خطوات لتعزيز دعمهما ومواءمة أنشطتهما مع أولويات الحكومة.

79 - ومع بذل الجهود من أجل معالجة الحالة الأمنية في البلد، يجب على المرء أيضا أن يقر بأن مستوى حوادث العنف وتواترها لا يزالان مرتفعين بشكل استثنائي، مما يؤدي إلى آثار بعيدة المدى على سبل كسب العيش التي تعتمد عليها النساء والفتيات. ولا تزال الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية على المدنيين، والصراعات الدائرة فيما بينها على النفوذ، وأعمال العنف التي ترتكبها الميليشيات المجتمعية حقائق تقشع لها الأبدان، وكذلك الشأن فيما يخص الهجمات التي تستهدف البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية. وأنا أدین تلك الهجمات وأعرب عن خالص التعازي والتعاطف مع شعب وسلطات مالي. وفي المستقبل، ستظل العمليات العسكرية المنفذة للتصدي للجماعات المتطرفة عنصرا حاسما بالنسبة لإعادة استتباب الأمن. وعلى نحو ما شددت عليه في تقارير سابقة، فإن نجاح تلك العمليات سيتوقف في نهاية المطاف على مدى اقترانها بالجهود التكميلية الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة الهشاشة الهيكلية، وتقديم الخدمات الأساسية. وستظل البعثة تعمل مع السلطات الانتقالية المالية على تعزيز هذا النهج، مع استكشاف جميع السبل الكفيلة بتيسير التخطيط المشترك وزيادة التنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية.

80 - ولا تزال التحديات الأمنية السائدة تؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة الإنسانية. فترزايد عدد المشردين داخليا، الذي يقدر الآن أنه يبلغ 440 000 شخص، وارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، البالغ 5,3 ملايين شخص، يبينان بوضوح ما يعانيه السكان المدنيون في مختلف أجزاء مالي من ظروف قاسية. ومما يؤسف له أن الاستجابة الإنسانية لم تكن متناسبة مع الاحتياجات. وأنا أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يتحلى بمزيد من السخاء في استجابته للنداء الإنساني، الذي لم يبلغ تمويله حتى الآن إلا ثلث الهدف المحدد.

81 - وقد واصلت البعثة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية بذل قصارى جهدها من أجل الوفاء بولايتها، على خلفية التحديات الكبيرة التي تواجه العمليات والقدرات، ومنها عدم كفاية ملاك الموظفين في وقت تتزايد

فيه احتياجات الحماية. وإنني أعرب من جديد عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ولموظفي البعثة وقادتها. وأشجع الدول الأعضاء على مد البعثة بما يلزم من القدرات والأفراد النظاميين ليحلوا محل المساهمين المغادرين. ومع ذلك، فإن قدرة البعثة على تلبية توقعات مالي وشعبها تتوقف أيضا على مستوى التعاون الذي تلقاه من السلطات المضيفة، بما في ذلك حرية التنقل، واستخدام أصولها الجوية لحماية المدنيين، وضمان سلامة حفظة السلام التابعين لها. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي الداخلي للبعثة لتقديمه إلى مجلس الأمن، وفقا لما طلبه المجلس في قراره 2640 (2022).

82 - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الشركاء الذين تعمل معهم البعثة. وستظل الأمم المتحدة تتسق جهودها بشكل وثيق مع جهود الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، بغية تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم الفعال إلى مالي.

المرفق الأول

البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: القوام العسكري
وقوام الشرطة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة					
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المتقدمون من الحكومات					
	تكرور	إناث	المجموع	تكرور	إناث	المجموع	تكرور	إناث	المجموع
	تكرور	إناث	المجموع	تكرور	إناث	المجموع	تكرور	إناث	المجموع
أرمينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النمسا	2	-	2	-	-	-	-	-	-
بنغلاديش	1 315	66	1 381	1	1	2	220	59	279
بلجيكا	9	-	9	-	-	-	-	-	-
بنن	233	25	258	17	-	17	11	-	11
بوتان	5	-	5	-	-	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بورкина فاسو	632	27	659	20	24	44	132	7	139
بوروندي	1	-	1	-	-	-	-	-	-
كمبوديا	232	34	266	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	2	1	3	7	1	8	-	-	-
كندا	4	1	5	4	3	7	-	-	-
تشاد	1 380	52	1 432	7	-	7	-	-	-
الصين	389	18	407	-	-	-	-	-	-
كوت ديفوار	833	29	862	20	6	26	-	-	-
تشيكيا	3	1	4	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	2	-	2	-	-	-	-	-	-
مصر	1 075	3	1 078	7	-	7	146	14	160
السلفادور	148	20	168	-	-	-	-	-	-
إستونيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فنلندا	4	-	4	-	1	1	-	-	-
فرنسا	25	1	26	9	2	11	-	-	-
غامبيا	7	1	8	6	1	7	-	-	-
ألمانيا	610	53	663	2	-	2	-	-	-
غانا	124	17	141	2	-	2	-	-	-
غواتيمالا	2	-	2	-	-	-	-	-	-

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة					
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المتقدمون من الحكومات					
	تكون	إناث	المجموع	تكون	إناث	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	مجموع أفراد الشرطة	المجموع
غينيا	613	53	666	5	4	9	-	5	9
إندونيسيا	8	-	8	3	2	5	-	3	5
إيران (جمهورية - الإسلامية)	2	-	2	-	-	-	-	-	-
أيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	2	-	2	-	-	3	-	3	3
الأردن	319	-	319	-	-	9	-	9	9
كازاخستان	2	-	2	-	-	-	-	-	-
كينيا	9	-	9	-	-	-	-	-	-
لاتفيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	145	15	160	-	-	-	-	-	-
ليتوانيا	39	6	45	-	-	-	-	-	-
لكسمبرغ	2	-	2	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	7	-	7	-	-	-	-	-	-
المكسيك	9	-	9	-	-	-	-	-	-
منغوليا	1	-	1	-	-	-	-	-	-
نيبال	164	17	181	-	-	-	-	-	-
هولندا	13	2	15	4	1	5	-	4	5
النيجر	865	6	871	13	8	21	-	13	21
نيجيريا	108	30	138	-	-	-	140	107	140
النرويج	3	1	4	-	-	-	-	-	-
باكستان	204	14	218	-	-	-	-	-	-
البرتغال	2	-	2	2	-	2	-	2	2
رومانيا	1	-	1	-	-	-	-	-	-
السنغال	939	33	972	8	4	12	315	271	327
سيراليون	12	4	16	-	-	-	-	-	-
إسبانيا	1	-	1	2	1	3	-	2	3
سري لانكا	242	-	242	-	-	-	-	-	-
السويد	119	23	142	-	-	-	-	-	-
سويسرا	7	-	7	4	2	6	-	4	6
توغو	673	62	735	9	11	20	280	262	300
تونس	81	7	88	21	5	26	-	21	26
تركيا	-	-	-	10	2	12	-	10	12

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة					
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المتقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
أوكرانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	128	10	118	-	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	9	2	7	-	-	-	-	-	-
زامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	12 388	634	11 754	274	79	195	1 324	192	1 132
				1 598	271	1 327			

